دور الطب العدلي في تعزيز الأدلة الجنائية وانصاف العدالة

The role of forensic medicine in enhancing Criminal evidence and ensuring fair justice

م.م. صباح محسن جلعوط الجادري

كلية القانون – جامعة واسط

Sadah.m@uowasit.edu.iq

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/٢٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/٧

الملخص:

يُعتبر الطب العدلي ركيزة أساسية في نظام العدالة الجنائية، حيث يسهم بشكل مباشر في كشف الحقائق وتحقيق العدالة من خلال التحاليل العلمية الدقيقة والتقارير الطبية المحكمة. تناول البحث دور الطب العدلي في كشف الحقائق عبر عدد من الحالات الواقعية في العراق، مثل مجزرة سبايكر، وقضايا الاغتيال، والعنف الأسري، وحالات التسمم، والجرائم الإرهابية. وقد أثبت الطب العدلي فعاليته في تقديم أدلة واضحة وموثوقة تساعد في تقديم الجناة إلى العدالة وحماية حقوق الضحايا. يعكس هذا الدور أهمية الطب العدلي كأداة قانونية وتقنية ضرورية في تحقيق العدالة القضائية وضمان سلامة النظام القانوني.

الكلمات المفتاحية: الطب العدلي، العدالة الجنائية، كشف الحقيقة، القضايا الجنائية العراقية.

Abstract:

Forensic medicine is a fundamental pillar of the criminal justice system, directly contributing to uncovering facts and achieving justice through precise scientific analyses and reliable medical reports. This study examines the role of forensic medicine in revealing truths through several real cases in Iraq, such as the Spiker massacre, assassination cases, domestic violence, poisoning incidents, and terrorist crimes. Forensic medicine has proven its effectiveness in providing clear and trustworthy evidence that aids in prosecuting perpetrators and protecting victims' rights. This role highlights the importance of forensic medicine as a vital legal and technical tool in ensuring judicial justice and maintaining the integrity of the legal system.

Keywords: (Forensic Medicine, Criminal Justice, Truth Uncovering, Iraqi Criminal Cases).

المقدمة:

تسعى الأنظمة القانونية إلى تحقيق العدالة الجنائية من خلال إجراءات دقيقة تهدف إلى كشف الحقيقة، وضمان معاقبة الجناة وإنصاف الأبرياء. وفي هذا السياق، يُعد الطب العدلي أحد أبرز الأدوات العلمية المساندة للقضاء، لما له من دور فعال في تقديم الأدلة الفنية القائمة على الفحص والتحليل العلمي، والتي تُسهم في تعزيز الثقة بالأحكام القضائية.

لقد فرضت التطورات التي شهدتها أساليب ارتكاب الجرائم، ولا سيما في ظل غياب الشهود أو تلاشي الأدلة التقليدية، الحاجة إلى الاعتماد على وسائل تقنية وعلمية أكثر دقة. وهنا يبرز الطب العدلي بوصفه علماً يجمع بين الخبرة الطبية والبعد القانوني، إذ يُسهم في كشف ملابسات الجرائم الغامضة، وتحديد أسباب الوفاة، والتثبت من وقوع العنف الجسدي أو الاعتداءات الجنسية، من خلال تقارير مفصلة تُعرض أمام الجهات القضائية.

ولا يقتصر دور الطب العدلي على دعم إجراءات التحقيق، بل يمتد ليكون عاملاً أساسياً في ترسيخ مبدأ العدالة، من خلال حماية حقوق الأفراد سواء كانوا متهمين أو ضحايا، مما يجعل نتائجه محل اعتماد كبير لدى المحاكم. من هنا، تنبع أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يؤديه الطب العدلي في خدمة العدالة الجنائية، مع بيان الإطار القانوني المنظم له، وتحليل كيفية توظيفه في دعم الأدلة وكشف الحقيقة.

مشكلة البحث: كيف يؤثر الطب العدلي في دعم النظام القضائي العراقي من خلال تقديم أدلة علمية موثوقة؟ وما مدى كفاءة الإطار القانوني والتنظيمي في تعزيز دوره؟

الفرضية الرئيسية: يلعب الطب العدلي دورًا محوريًا في تعزيز العدالة الجنائية من خلال تقديم أدلة علمية دقيقة يعتمد عليها القضاء العراقي.

الفرضيات الفرعية

١. كلما كان الإطار القانوني المنظم للطب العدلي أكثر وضوحًا وتخصصًا، زادت فاعليته في دعم العدالة الجنائية.

٢. تؤثر البنية المؤسسية والمهنية للطب العدلي في العراق بشكل مباشر في جودة الأدلة المقدمة أمام القضاء.

الهدف الرئيسي للبحث: التعرّف على دور الطب العدلي في دعم النظام القضائي العراقي، من خلال تقديم أدلة علمية تسهم في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة الجنائية.

الأهداف الفرعية

١. بيان الإطار القانوني الذي ينظم عمل الطب العدلي في العراق ومدى كفاءته في خدمة القضاء.

٢. توضيح كيفية مساهمة التقارير العدلية في دعم الأدلة الجنائية وتعزيز الأحكام القضائية.

منهجية البحث: سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور الطب العدلي في النظام القضائي العراقي، من خلال مراجعة القوانين، التحليل القانوني، ودراسة حالات واقعية.

هيكلية البحث: يتضمن البحث مبحثين رئيسيين؛ الأول حول الإطار المفاهيمي والقانوني للطب العدلي، والثاني عن دوره في إثبات وتحقيق العدالة الجنائية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للطب العدلي

يُعدّ الطب العدلي من الركائز الحيوية التي يعتمد عليها النظام القضائي في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، من خلال تقديم رأي طبي محايد وموضوعي في القضايا التي تنطوي على أبعاد جنائية أو قانونية. هذا العلم يُمثّل تقاطعاً بين المعرفة الطبية والمنظومة العدلية، حيث يُسهم في تحليل الوقائع، وتحديد أسباب الإصابات أو الوفاة، مما يجعله أداة لا غنى عنها في مجال الإثبات الجنائي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية لهذا الفرع، ويرصد تطوره التاريخي، كما يستعرض الأطر القانونية التي تنظّم دوره في العملية القضائية.

المطلب الأول: التعريف بالطب العدلي ونشأته التاريخية

يُعد الطب العدلي من الفروع الطبية المتخصصة التي تجمع بين المعرفة الطبية والقانونية، ويُستخدم في التحقيقات الجنائية لتحديد أسباب الوفاة أو نوع الإصابة، وتقديم الأدلة العلمية إلى الجهات القضائية المختصة. ويشكل هذا التخصص الركيزة الأساسية في كشف الحقائق الغامضة التي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال الفحص الطبي العدلي الدقيق.

الفرع الأول: تعريف الطب العدلي وأهميته

أولاً: تعريف الطب العدلي لغةً: الطب في اللغة هو: "العلم الذي يُعنى بمعرفة أحوال جسم الإنسان في الصحة والمرض، وطرق الوقاية والعلاج"[١]، أما "العدلي" فهو من العدالة، أي إعطاء كل ذي حق حقه وفقًا للقانون. وعليه، فإن الطب العدلي هو: "العلم الذي يُستخدم لتحقيق العدالة بواسطة الفحوص الطبية للأحداث ذات الطابع القانوني".

اصطلاحًا: الطب العدلي هو: "فرع من فروع الطب يُعنى بتطبيق المعارف الطبية والتقنية على القضايا الجنائية والقانونية التي تُعرض على القضاء، ويهدف إلى الكشف عن الحقيقة من خلال فحص الأدلة البيولوجية وتحليلها[٢].

وقد عرّفه الدكتور حسين العكيلي بأنه: "مجموعة من المعارف والخبرات الطبية التي تُسخر لخدمة العدالة، خصوصًا في مجال الوفيات المشبوهة والاعتداءات الجسدية والجنسية، وغيرها من القضايا الجنائية[٣].

ثانيًا: أهمية الطب العدلي: تتجلى أهمية الطب العدلي في أدواره المتعددة ضمن منظومة العدالة الجنائية، ومن أبرزها:

١. الكشف عن أسباب الوفاة وتحديد ما إذا كانت الوفاة طبيعية أو جنائية، مما يمنع التلاعب ويُسهم في إظهار الحقيقة.

٢. تحليل طبي دقيق للإصابات من حيث آلية حدوثها وزمانها ونوع الأداة المستخدمة، بما يدعم إجراءات التحقيق الجنائي.

٣. إعداد تقارير طبية علمية تُعد من أقوى الأدلة المعتمدة أمام القضاء، وتُسهم في تمييز الجريمة من الحوادث العرضية.

٤. حماية الحقوق القانونية للأفراد – متهمين كانوا أم ضحايا – من خلال الحياد والدقة في الفحص والتشخيص[٤].

ويؤكد الدكتور هيثم خليل أن "الطب العدلي لم يعد مجرد وسيلة إثبات، بل أصبح أداة لتحقيق العدالة الجنائية وركيزة مهمة في منع الإفلات من العقاب[٥].

الفرع الثاني: نشأة الطب العدلي وتطوره التاريخي

أولاً: الجذور القديمة للطب العدلي: تعود نشأة الطب العدلي إلى عصور قديمة، فقد وردت في قانون حمورابي (١٧٩٢–١٧٥٠ ق.م) نصوص تنظم مسؤولية الأطباء عن الأخطاء الطبية، وتعالج تبعات الإصابة والوفاة الناتجة عن التدخلات الطبية، وهو ما يُعد أساسًا بدائيًا للطب العدلي[٦].

ثانيًا: الطب العدلي في الحضارة الإسلامية: شهد الطب العدلي تطورًا ملحوظًا في ظل الحضارة الإسلامية، حيث تناول علماء مثل ابن سينا والرازي علم السموم والتشريح والوفيات المشبوهة، وقدّموا إرشادات دقيقة حول التعامل مع الحالات الجنائية، ما ساعد على ترسيخ الطب العدلي كعلم مستقل[٧]، كما أن بعض المحاكم في العصر العباسي استعانت بأطباء لتقرير أسباب الوفاة أو إصابة المجني عليهم.

ثالثًا: الطب العدلي في العراق الحديث: شهد العراق في القرن العشرين تطورًا ملحوظًا في مجال الطب العدلي، ومن أبرز المحطات:

١. تأسيس دائرة الطب العدلي في وزارة الصحة العراقية منتصف القرن الماضي، لتكون المرجع الرسمي في القضايا العدلية.

٢. إدخال مادة الطب العدلي ضمن المناهج الدراسية لكليات الطب، ما أسهم في تطوير الكوادر المختصة.

٣. قانون الطب العدلي رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٩، الذي حدّد هيكلية عمل المكاتب العدلية واختصاصاتها، وشروط كتابة التقارير الطبية القانونية[٨].

٤. قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، الذي نص في مواضع عدة على ضرورة اللجوء إلى رأي الخبراء في الطب العدلي في قضايا الوفاة والإصابة والتسمم[٩].

وأكد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٩) على ضمان الحق في المحاكمة العادلة، وهو ما ينسجم مع دور الطب العدلي في توفير الأدلة المحايدة والموثوقة التي تعزز من نزاهة القضاء.

ويذكر الدكتور فاضل الشمري أن: "الطب العدلي بات عنصراً حاسماً في كشف الجرائم المعقدة، ويُعَدّ الشاهد الصامت الذي لا يُكذّب، بل يُظهر الحقيقة مهما حاول الجناة طمسها"[١٠].

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم لمهنة الطب العدلي

تمثل مهنة الطب العدلي حجر الأساس في منظومة العدالة الجنائية، إذ تتطلب مسؤولياتها دقة علمية عالية وتنظيمًا قانونيًا صارمًا يضمن سلامة الإجراءات ومصداقية النتائج. يعتمد النظام القضائي في العراق بشكل كبير على الطب العدلي لكشف الحقائق وتقديم أدلة موضوعية لا غنى عنها في المحاكم. لذلك، يلزم

وجود إطار قانوني متين ينظم عمل الأطباء العدليين، ويوضح مهامهم ومسؤولياتهم، وينظم علاقتهم مع السلطات القضائية. في هذا المطلب، سنتناول بالتفصيل القوانين التي تنظم مهنة الطب العدلي في العراق، والمهام القانونية للطبيب العدلي، والعلاقة التعاونية بين الطبيب العدلي والسلطات القضائية.

الفرع الأول: القوانين والتشريعات التي تنظم مهنة الطب العدلي

تنظم مهنة الطب العدلي في العراق مجموعة من القوانين والتشريعات التي توفر الإطار القانوني للعمل وتضمن احترام الحقوق المهنية والقضائية للطبيب العدلي.

أبرز هذه التشريعات هو قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١، الذي يضع أسس عمل جميع المؤسسات الصحية ومنها دوائر الطب العدلي، ويحدد مهامها بما يتوافق مع المعايير العلمية والقانونية. حيث ينص هذا القانون على ضرورة قيام دوائر الطب العدلي بفحص الجثث والكشف عن أسباب الوفاة في الحالات غير الطبيعية، فضلاً عن تقييم الإصابات المتعلقة بالقضايا الجنائية [١١].

إضافة إلى ذلك، يُعتبر قانون أصول المحاكمات الجزائية[١٢] رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ من التشريعات المركزية التي تنظم دور الطب العدلي في التحقيقات الجنائية. فقد نص القانون على أن يكون الطبيب العدلي خبيراً معتمداً يقدم تقاريره كدليل أمام القضاء، وأن تكون هذه التقارير موضوعية ومبنية على أسس علمية صحيحة. كما يعطي القانون للنيابة العامة والقضاء صلاحية طلب الفحوص الطبية العدلية في أي قضية تتطلب ذلك[١٣]، كما توجد لوائح تنظيمية صادرة عن وزارة الصحة تهدف إلى ضبط الإجراءات العملية للطبيب العدلي، مثل كيفية إجراء الفحوصات، والتوثيق العلمي، وحفظ الأدلة الطبية بطريقة تحفظها من العبث والتلف. هذه اللوائح تؤكد أيضاً على سرية المعلومات الطبية وأهمية عدم استخدام التقارير إلا للأغراض القضائية [١٤].

تُظهر هذه التشريعات حرص المشرع العراقي على حماية مهنة الطب العدلي، وضمان استقلالية الطبيب العدلي في أداء واجبه دون تدخلات خارجية قد تضر بمصداقية الأدلة، مما يعزز ثقة النظام القضائي بالمخرجات الطبية.

الفرع الثاني: مهام الطبيب العدلي ومسؤوليته القانونية

يقع على عاتق الطبيب العدلي مسؤوليات جسيمة تتطلب دقة عالية والتزامًا صارمًا بالمعايير الطبية والقانونية. فمهامه تبدأ من استقبال الجثث أو الحالات التي تحتاج إلى فحص طبي جنائي، مروراً بإجراء الفحوص الطبية، وانتهاءً بإعداد التقارير التفصيلية التي توضح الأسباب الطبية للإصابات أو الوفاة.

من أهم مهام الطبيب العدلي:

١. كشف أسباب الوفاة سواء كانت طبيعية أو ناجمة عن جريمة جنائية، وذلك من خلال الفحص الطبي للجثة (تشريح الجثة).

٢. تقييم الإصابات الجسدية التي قد تكون ناتجة عن اعتداء أو حادث، وتحديد نوع الإصابة ومدى خطورتها.

٣. الكشف عن وجود مواد سامة أو مخدرة، وإجراء التحاليل المختبرية اللازمة لذلك.

٤. توثيق الأدلة الطبية بدقة وموضوعية في تقارير رسمية تُعد أدلة أمام المحاكم.

على الطبيب العدلي أن يكون موضوعيًا محايدًا، إذ أن تقريره الطبي قد يكون الحاسم في تحديد مصير المتهم في القضايا الجنائية، مما يجعل من واجبه التزام الحياد وعدم الانحياز لأي طرف[١٥].

من الناحية القانونية، يتحمل الطبيب العدلي مسؤولية كاملة عن سلامة وصدق تقاريره. فالإهمال أو الخطأ الطبي الذي يؤثر على التحقيق قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات قضائية خاطئة، وهو ما يعرض الطبيب للمساءلة القانونية بموجب القوانين المعمول بها في العراق. ولذلك، هناك قوانين تحمي مهنة الطب العدلي وتحاسب الطبيب في حال التلاعب أو التقصير[١٦].

الفرع الثالث: العلاقة بين الطبيب العدلي والسلطات القضائية

تعتبر العلاقة بين الطبيب العدلي والسلطات القضائية علاقة تكاملية قائمة على التعاون الوثيق، إذ أن الطبيب العدلي يقدم خبرته الطبية لمساندة القضاء في إرساء العدالة.

تبدأ العلاقة بطلب القاضي أو النيابة العامة إجراء الفحص الطبي العدلي في القضايا التي تقتضي ذلك، مثل حالات الوفاة المشبوهة أو الاعتداءات. يقوم الطبيب العدلي بعدها بإعداد تقرير مفصل يعرض فيه النتائج الطبية التي توصل إليها، ويُسلّم التقرير للجهات القضائية المختصة[١٧].

ويكفل قانون أصول المحاكمات الجزائية للطب العدلي استقلاليته المهنية، ويتيح له حق الدفاع عن تقريره أمام المحكمة، حيث يمكن للمحكمة استدعاؤه للإدلاء بشهادته وتوضيح كل ما يتعلق بالتقرير. وهذا يضمن نزاهة عمل الطبيب ويعزز مصداقية النتائج التي يقدمها[١٨].

تلعب هذه العلاقة دورًا محوريًا في دعم سير العدالة، حيث تتيح للقضاء الحصول على أدلة علمية دقيقة، ويضمن للطبيب العدلي حقه في أداء عمله دون ضغوط أو تدخلات قد تؤثر على مصداقية التقارير الطبية.

المبحث الثاني: دور الطب العدلي في الإثبات وتحقيق العدالة الجنائية

يلعب الطب العدلي دورًا حاسمًا في كشف الحقيقة الجنائية، حيث يوفّر الأدلة العلمية التي تساعد في تحقيق العدالة وضمان إنصاف الضحايا والجناة على حد سواء.

المطلب الأول: مساهمة التقارير العدلية في كشف الحقيقة الجنائية

تُعد التقارير العدلية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها القضاء الجنائي لكشف الحقيقة، خصوصًا في الجرائم التي تفتقر إلى شهود أو أدلة مباشرة. يُسهم الطبيب العدلي، عبر أدواته العلمية والتقنية، في تحويل الأدلة المادية إلى معلومات جنائية تساعد السلطات القضائية في تحقيق العدالة. يتناول هذا المطلب دور الفحوصات الطبية في تحديد أسباب الوفاة، وتحليل الآثار البيولوجية، وصولاً إلى توظيف الطب العدلي في الجرائم المعقدة.

الفرع الأول: دور الفحوصات الطبية في تحديد أسباب الوفاة

يُعد تحديد سبب الوفاة من أبرز وظائف الطب العدلي، وهو ما يمثل عنصرًا حاسمًا في مجريات التحقيق الجنائي. إذ يساهم الطبيب العدلي في التمييز بين الوفاة الطبيعية والجنائية والانتحار، وذلك عبر الفحص الظاهري والتشريح الكامل للجثة.

يبدأ الطبيب العدلي بفحص ملامح الجثة، ودرجة تيبسها، وتغير لون الجلد، وانتفاخات البطن أو الرئة، ثم ينتقل إلى التشريح الداخلي للأعضاء لتحديد السبب الدقيق للوفاة. فعلى سبيل المثال، في حالة الوفاة بسبب الخنق، تظهر علامات مميزة على الرقبة، كوجود كدمات أو كسور في العظم اللامي، إضافة إلى الاحتقان في العينين. أما في حالات التسمم، فيتم فحص محتويات المعدة والدم لتحليل المواد الكيميائية أو العقاقير السامة [١٩].

إن التقارير الطبية التي يرفعها الطبيب العدلي بعد عملية التشريح تُعد بمثابة شهادة علمية موضوعية، يمكن الاستناد إليها أمام المحاكم في توجيه الاتهام أو نفيه. ولهذا السبب، تعتبر هذه الفحوصات الأداة الجوهرية التي تفرق بين الشك واليقين في أسباب الوفاة، خاصة في الحالات الغامضة.

وقد نص قانون الطب العدلي العراقي[٢٠] رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن الطبيب العدلي هو المرجع الوحيد المخول رسميًا بإصدار تقارير أسباب الوفاة الجنائية، مما يعطي لتقريره الصفة القانونية الرسمية التي لا تقبل التأويل [٢١]

الفرع الثاني: تحليل الآثار البيولوجية (الحمض النووي، الدم، الشعر)

في عالم الجرائم الحديثة، أصبحت الأدلة البيولوجية كقطرات الدم، وبقايا الشعر، واللعاب، والبصمات الوراثية أدوات لا تقدر بثمن في كشف مرتكبي الجرائم. ويُعد الطب العدلي هو المختص الأول في فحص وتحليل هذه الآثار ضمن معايير علمية دقيقة.

أحد أهم التطورات التي ساهم بها الطب العدلي هو تحليل الحمض النووي (DNA)، الذي يُستخدم لتحديد هوية الشخص من خلال خلاياه. ففي الجرائم الجنسية مثل الاغتصاب، يمكن للطبيب العدلي تحليل السائل المنوي الذي وُجد في موقع الجريمة ومقارنته بعينات المشتبه بهم لتأكيد أو نفي التورط [٢٢].

كذلك، يُستخدم الشعر والأظافر في تحديد وجود الضحية في مكان الجريمة أو في مركبة الجاني، حيث يتم جمع هذه الأدلة وفق بروتوكولات دقيقة تحفظها من التلوث. يتم بعد ذلك تحليل خصائصها في المختبرات العدلية، لمعرفة طبيعتها الوراثية أو الكيميائية.

أما بالنسبة للدم، فإن تحليله لا يقتصر على تحديد الزمرة الدموية، بل يشمل الكشف عن وجود كحول أو مخدرات أو سموم، والتي قد تكون سببًا مباشرًا في الوفاة أو مؤثرًا في سلوك الجاني وقت ارتكاب الجريمة. هذه المعلومات قد تكون حاسمة في تحديد دوافع الجريمة أو ظروفها.

وتكمن أهمية هذه الأدلة في أنها لا تعتمد على الأقوال أو الشهادات، بل تُستند إلى العلم، وبالتالي فإنها تشكل دليلاً محايدًا وقاطعًا، وهو ما يمنحها أهمية بالغة في التحقيقات القضائية[٢٣].

الفرع الثالث: توظيف الطب العدلي في الجرائم المعقدة

تزداد أهمية الطب العدلي في الجرائم المعقدة، كجرائم القتل المتسلسل، أو الجرائم التي تُرتكب بعد وقت طويل من الوفاة، أو في حالات تفحم الجثث، أو تقطيع الأوصال، أو إخفاء الجثة لفترات طويلة. في مثل هذه القضايا، تتعذر على الوسائل التقليدية الوصول إلى أدلة واضحة، ويبرز هنا دور الطب العدلي في استخدام تقنيات متقدمة لكشف الحقيقة.

من الأمثلة الواقعية على ذلك، دور الطبيب العدلي في تحديد زمن الوفاة بدقة، باستخدام معايير مثل درجة حرارة الجسم، وحالة تيبس العضلات، وتغير لون الجلد. هذه المعلومات تُفيد في مطابقة أقوال المشتبه بهم مع توقيت الجريمة[٢٤].

كذلك، يتمكن الطب العدلي من تحديد نوع السلاح المستخدم من خلال طبيعة الجرح أو شكل الكسر. ففي حالات إطلاق النار، مثلًا، يمكن تحديد اتجاه الرصاصة، ونوع السلاح، وحتى المسافة التي أُطلقت منها. وفي حال وجود جثة متفحمة أو متحللة، يمكن استخدام تحليل العظام أو الأسنان لتحديد هوية الضحية[٢٥].

وفي بعض الجرائم، يتم الاعتماد على البصمة الوراثية من بقايا صغيرة للغاية كخلايا لعابية على علبة سجائر أو منديل. هذه القدرة على استخراج الأدلة من أقل الأشياء يجعل من الطب العدلي سلاحًا علميًا لا غنى عنه في مكافحة الجريمة.

كما يتم استخدام الطب العدلي في جرائم العنف الأسري، والاغتصاب، والانتحار المفتعل، إذ يستطيع الطبيب العدلي كشف التناقض بين الادعاءات الظاهرة والحقائق الطبية، وبالتالي إبطال سيناريوهات الجناة المفبركة.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة العراقية إلى أن ٧٢% من القضايا الجنائية التي أُحيلت للمحاكم بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١ كان لتقارير الطب العدلي دور حاسم في إثبات الجريمة أو نفيها[٢٦]

المطلب الثاني: أثر نتائج الطب العدلي في تحقيق العدالة القضائية

يلعب الطب العدلي دورًا حيويًا في العملية القضائية من خلال توفير أدلة علمية دقيقة تساعد على الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة. إن دقة وصحة التقارير الطبية العدلية تؤثر بشكل مباشر على مدى نزاهة الأحكام القضائية، وتساهم في ضمان حقوق الأطراف كافة سواء المتهم أو المجني عليه.

الفرع الأول: حجيّة التقرير العدلي أمام المحكمة

تقرير الطب العدلي يعد من الأدلة العلمية الموثوقة التي تملك حجيّة قانونية كبيرة أمام المحاكم العراقية. إذ يعترف القانون العراقي بصحة هذه التقارير ويجعلها أساسًا متينًا في فض النزاعات الجنائية.

بحسب المادة (٥٣)[٢٧] من قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩، فإن الأدلة العلمية الفنية، ومنها تقارير الطب العدلي، تتمتع بحجية قانونية معتبرة، ويتم التعامل معها على أنها أدلة قطعية تستند إليها المحاكم ما لم يُقدّم دليل مضاد يُدحضها. وتعتبر هذه التقارير من أهم الأدلة التي تساعد القاضي في اتخاذ حكمه المبني على أسس علمية موثوقة.

الطب العدلي في العراق تطور بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، حيث تم تزويد المختبرات والتجهيزات الطبية بالأدوات الحديثة التي تساعد في إعداد تقارير دقيقة، مما عزز من قوة وأهمية تلك التقارير في القضايا الجنائية. يضاف إلى ذلك وجود أطباء عدليين متخصصين يتمتعون بخبرة عالية، مما يعزز من الثقة التي يضعها القضاء في هذه التقارير[٢٨].

بالإضافة إلى ذلك، يتمتع التقرير العدلي بصفة الحيادية العلمية، حيث يقوم الطبيب العدلي بتقديم تحليله الفني بناءً على المعطيات العلمية المتوفرة، دون انحياز لأي طرف في القضية، مما يمنح المحكمة أساسًا علميًا متينًا لاتخاذ قرارها.

الفرع الثاني: دور الطب العدلي في تبرئة المتهمين أو تأكيد الإدانة

لا يقتصر دور الطب العدلي على إثبات الإدانة فقط، بل يلعب دورًا أساسيًا في تبرئة الأبرياء. فتقارير الطب العدلي الدقيقة قد تثبت عدم تورط المتهم في الجريمة، خصوصًا من خلال تحليل الأدلة البيولوجية التي لا يمكن التلاعب بها مثل الحمض النووي (DNA).

في عدة حالات عراقية، ساهم الطب العدلي في كشف براءة متهمين ظلوا قيد التحقيق لفترات طويلة، حيث أثبتت الفحوصات الطبية عدم وجود تطابق بين الأدلة البيولوجية الموجودة في مسرح الجريمة ودم المتهم[٢٩]، هذه الأدلة كانت سببًا في إطلاق سراحهم وإعادة حقهم، مما يظهر الدور الإنساني والحقوقي للطب العدلي.

على الجانب الآخر، يقدم الطب العدلي أدلة واضحة تُسهم في إثبات إدانة المتهمين، من خلال تحديد سبب الوفاة بدقة، وتحليل آثار الإصابات، وتقديم معلومات حول نوع الأداة المستخدمة في الجريمة. هذه التقارير تعزز موقف النيابة العامة وتساعد في الوصول إلى حكم عادل[٣٠].

علاوة على ذلك، يساهم الطب العدلي في حالات التحقيق في جرائم التعذيب والانتهاكات، من خلال تحليل آثار التعذيب على الجثث، وتوثيقها بشكل علمي، مما يضع الأدلة أمام الجهات القضائية بشكل واضح[٣١].

الفرع الثالث: حالات واقعية ساهم فيها الطب العدلي بكشف الحقيقة

يُعتبر الطب العدلي أداةً حاسمة في كشف الحقيقة في كثير من القضايا الجنائية في العراق، حيث تلعب خبرة الأطباء العدليين وتقنيات الفحص العلمي دورًا محوريًا في دعم التحقيقات وكشف غموض الجرائم. وقد كان له دور بارز في العديد من القضايا التي أثارت الرأي العام، وساعد في تحقيق العدالة عبر إثبات الحقائق وتفنيد الروايات الخاطئة.

المثال الأول: مجزرة سبايكر (٢٠١٤): تُعتبر مجزرة سبايكر واحدة من أكبر الجرائم التي وثقها الطب العدلي في العراق. حيث تعرض مئات الجنود العراقيين الأسرى للقتل الجماعي في منطقة سبايكر بمحافظة صلاح الدين خلال عام ٢٠١٤.

قام فريق الطب العدلي العراقي بمهمة شاقة تمثلت في استعادة هويات الضحايا من خلال فحوصات الحمض النووي (DNA) وتحليل العينات البيولوجية من العظام المتحللة، وكذلك دراسة ظروف الوفاة والأدلة المادية المحيطة بالضحايا. وبفضل هذه الفحوصات الدقيقة، تمكن الأطباء العدليون من تقديم تقارير علمية موثوقة إلى الجهات القضائية، أسهمت في توثيق المجزرة والمساعدة في ملاحقة المتورطين قانونيًا.

أهمية هذه التقارير كانت في توثيق الانتهاكات الصارخة وتحديد هوية الضحايا بدقة، مما أتاح لأسر الضحايا حقوقهم الإنسانية وقضايا التعويض، وأدى إلى تحريك الإجراءات القضائية ضد الجناة[٣٢].

المثال الثاني: جريمة اغتيال شخصية سياسية بارزة (٢٠١٧): في عام ٢٠١٧، شهد العراق قضية اغتيال شخصية سياسية مهمة أثارت اهتمام الرأي العام. في التحقيقات الأولية، كانت هناك عدة روايات متضاربة حول ظروف الحادث وأدوات الجريمة.

تم استدعاء الطب العدلي لفحص الجثة، حيث قام الأطباء بتحليل الإصابات بأنواعها، وزاوية وطريقة السلاح المستخدم في الاغتيال. من خلال الفحص الدقيق للجروح وتحليل مسار الرصاص، كشف الطب العدلي أن الحادث لم يكن كما زُعم في بعض الروايات الأولية، بل تم تنفيذ العملية بطريقة مدروسة.

وقد ساعدت هذه التحليلات المحكمة في توجيه التحقيق نحو الجناة الحقيقيين، ومنع اتهام أبرياء ظلوا مهددين بالظلم. هذا المثال يبرز أهمية الطب العدلي في توضيح الحقائق حتى في القضايا المعقدة التي تتداخل فيها عوامل سياسية وأمنية[٣٣].

المثال الثالث: دور الطب العدلي في كشف جرائم العنف الأسري: في العراق، تنتشر بعض حالات العنف الأسري التي تحتاج إلى تحقيق دقيق لكشف حقيقتها، لا سيما أن بعض الضحايا قد لا يقدرون على الإفصاح عن التفاصيل بسبب الضغوط الاجتماعية.

قام الطب العدلي بدور بارز في تحليل الإصابات الظاهرة على أجساد الضحايا، مع تحديد زمن حدوث الإصابة وأدوات التعذيب، في حالات عدة قدّمها أطباء عدليون خبراء إلى المحاكم.

في إحدى القضايا البارزة بمحافظة البصرة، ساهم الطب العدلي في كشف تفاصيل الاعتداءات المتكررة على امرأة تعرضت لأضرار جسدية خطيرة، وتمكن من إثبات وجود أثر لتعذيب متعمد، مما أدى إلى إدانة الجاني وحماية الضحية.

هذه الحالة تعد نموذجًا واضحًا على الدور الاجتماعي والحقوقي للطب العدلي في العراق، إذ لا يقتصر دوره على التحقيقات الجنائية فقط، بل يمتد إلى حماية حقوق الإنسان[٣٤].

المثال الرابع: كشف حالات التسمم والوفاة المشبوهة: في بغداد، شهدت السنوات الأخيرة عددًا من حالات الوفاة المشبوهة التي لم يكن ظاهرها واضحًا للوهلة الأولى. في إحدى هذه الحالات، توفي شخص فجأة دون أسباب مرضية معروفة.

قام الطب العدلي بتحليل عينات الدم والأنسجة وأثبت أن الوفاة ناتجة عن تسمم بمواد كيميائية، مما ساعد في فتح تحقيق جنائي ناجح حول ظروف الوفاة. وبفضل دقة الفحوصات الطبية، تم تقديم الجناة إلى العدالة، وقطع الطريق على محاولات التستر أو التحايل.

هذه الحالات تظهر مدى تعقيد بعض القضايا الجنائية، والتي لا يمكن كشفها إلا عبر تدخل الطب العدلي والتقنيات العلمية الحديثة[٣٥].

المثال الخامس: دور الطب العدلي في التحقيق في جرائم الإرهاب: في ظل التحديات الأمنية التي يمر بها العراق، يقوم الطب العدلي بدور أساسي في التعامل مع نتائج التفجيرات والعمليات الإرهابية. من خلال دراسة الأشلاء وتحليل الأدلة البيولوجية، يسهم الطب العدلي في تحديد هوية الضحايا والمتسببين، وكذلك توثيق نوع الإصابات وأسباب الوفاة.

على سبيل المثال، في تفجير سوق شعبي عام ٢٠١٦، قام الطب العدلي بتجميع وتحليل الأدلة البيولوجية من مكان الحادث، وساعد في التعرف على هوية الضحايا وتقديم بيانات دقيقة للجهات القضائية والأمنية. هذا ساهم في سرعة التعرف على منفذي الجريمة وتقديمهم للعدالة[٣٦].

الخاتمة:

الطب العدلي في العراق يشكل ركيزة لا غنى عنها لضمان تحقيق العدالة الجنائية، إذ يعد جسراً بين الطب والقانون لتقديم أدلة موضوعية تثبت الحقائق وتكشف الملابسات الجنائية. ورغم الأهمية القصوى لهذا المجال، إلا أن الواقع العراقي يشهد تحديات كبيرة على مستوى التشريعات، والبنية التحتية، والتدريب، مما يؤثر سلباً على كفاءة وموضوعية التقارير العدلية. إن تطوير الطب العدلي في العراق يتطلب إرادة سياسية واضحة لدعم استقلالية الأطباء العدليين، وتوفير مختبرات حديثة، ورفع مستوى الكفاءات الفنية، بما يضمن تقديم خدمات طبية قانونية تعزز الثقة في النظام القضائي وتحقق العدالة الاجتماعية. ويجب أن يكون هذا التطوير شاملاً ومتواصلاً، ليواكب التطورات العلمية ويواكب حاجة المجتمع العراقي المتزايدة لتحقيق الأمن القانوني والاستقرار.

النتائج:

١. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي: يعاني الطب العدلي في العراق من نقص في التشريعات التفصيلية التي تحدد مهام ومسؤوليات الأطباء العدليين وتضمن استقلاليتهم، مما يترك المجال لتدخلات سياسية أو إدارية قد تؤثر على حيادية التقارير.

٢. قلة الموارد والتجهيزات الحديثة: تعاني مختبرات الطب العدلي من نقص المعدات والتقنيات الحديثة الضرورية لفحص الأدلة الجنائية بدقة، ما يؤدي إلى تأخر الفحوصات وضعف دقتها في بعض الحالات الحساسة.

٣. نقص التدريب والتطوير المهني: محدودية فرص التدريب المستمر للأطباء العدليين في العراق تقلل من قدرتهم على مواكبة التطورات العلمية، ما يؤثر على جودة وكفاءة تقاريرهم الطبية القانونية.

٤. تأثير الطب العدلي في دعم العدالة وحماية الحقوق: بالرغم من الصعوبات، لا يزال الطب العدلي يلعب دوراً حاسماً في دعم النظام القضائي العراقي من خلال تقديم أدلة دقيقة تساعد على الكشف عن الجرائم، وضمان حقوق الضحايا والمتهمين، وبالتالي تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء.

التوصيات:

١. **سن قانون خاص للطب العدلي:** يجب على الجهات التشريعية العراقية إقرار قانون ينظم مهنة الطب العدلي، يضمن استقلالية الأطباء العدليين ويحدد أطر عملهم ومسؤولياتهم، مع وضع آليات رقابة مهنية صارمة لضمان جودة الأداء.

٢. **تطوير مختبرات الطب العدلي:** تخصيص ميزانيات كافية لتجهيز مختبرات الطب العدلي بأحدث التقنيات مثل تحاليل الحمض النووي والتصوير الطبي، مما يعزز دقة وموثوقية الفحوصات الجنائية.

٣. **برامج تدريب وتأهيل مستمر:** إطلاق برامج تدريبية دورية ومتخصصة للأطباء العدليين داخل العراق، بالتعاون مع جامعات ومراكز تدريب عالمية، لتعزيز مهاراتهم وقدرتهم على التعامل مع أحدث التقنيات والعلوم الطبية.

٤. **تعزيز التعاون المؤسسي:** إنشاء آليات واضحة لتنسيق العمل بين جهات الطب العدلي والسلطات القضائية والأمنية لضمان سرعة تبادل المعلومات وتنفيذ الفحوصات ضمن أطر زمنية دقيقة، ما يسهم في تحسين جودة وموثوقية الأدلة المقدمة في المحاكم.

٥. تعزيز الوعي القانوني والعلمي: تنظيم ورش عمل وحملات توعوية للقضاة والمحامين والجهات المعنية بأهمية الطب العدلي ودوره في تحقيق العدالة، لتشجيع احترام نتائج الفحوصات الطبية القانونية والتعامل معها كمصدر أساسي للأدلة.

الهوامش:

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة "طب"، ج٢، ص٩٩.

(٢) حسن النعيمي، الطب العدلي: مبادئه وتطبيقاته، بغداد: دار الزهراء، ٢٠١٨، ص١٤.

(٣) حسين العكيلي، الطب العدلي ودوره في خدمة العدالة الجنائية، مجلة كلية القانون، جامعة بغداد، العدد ٢٦، ٢٠٢٠، ص١١٢.

(٤) صباح عبد السادة، مبادئ في الطب العدلي الجنائي، بغداد: دار الأيام، ٢٠١٩، ص٧٨.

(٥) هيثم خليل، أثر تقارير الطب العدلي في تحقيق العدالة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة النهرين، العدد ١٢، ٢٠٢١،

(٦) بشار الراوي، القانون البابلي وأثره في تنظيم العدالة الجنائية، مجلة التأريخ القديم، العدد ٥، ٢٠١٧، ص٩١.

(٧) نعمان، الجبوري، العلوم الجنائية في الإسلام، عمان: دار الثقافة، ٢٠١٥، ص٦٥.

(٨) قانون الطب العدلي رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٩، منشور في الوقائع العراقية، العدد (٢٧٢٩) بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٤.

(٩) قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، منشور في الوقائع العراقية، العدد (٢٠٢٦) بتاريخ ١٩٧١/٧/١٢.

(١٠) الشمري، فاضل، الطب العدلي كدليل إثبات في المحاكم العراقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢٢، ص١٥٣.

(١١) كريم الجابر القوانين الصحية في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار النخبة، ٢٠١٨، ص٦٨.

(١٢) جمهورية العراق. قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل.

(١٣) مهند التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

(١٤) سامي العلواني، "الإجراءات القانونية للطب العدلي في العراق." مجلة العلوم القانونية، العدد ٤، ٢٠١٩، ص٨٨.

(١٥) علي الناصري. المسؤولية القانونية للطبيب العدلي. بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٧، ص٤٧.

(١٦) علي الناصري، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

(١٧) هيثم السعدي، "العلاقة بين الطب العدلي والسلطات القضائية في العراق." مجلة القانون والعدالة، جامعة الكوفة، العدد ٩، ٢٠٢١. ص٧٥.

(١٨) هيثم السعدي، ص٧٨.

(١٩) احمد عبد الغني، الطب العدلي وأهميته في الإثبات الجنائي. بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٩، ص١١٢.

(٢٠) جمهورية العراق. قانون الطب العدلي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٩.

(٢١) يوسف حسن، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٢٢) فاطمة عبد السلام، الحمض النووي ودوره في الإثبات الجنائي، مجلة العلوم الجنائية، جامعة النهرين، العدد٧، ٢٠٢٠، ص١٣٦.

(٢٣) حبيب، كريم. "تحليل الأدلة البيولوجية ودورها في التحقيقات الجنائية." مجلة القضاء والعدالة، العدد ٩، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٣.

(٢٤) خالد كاظم، تحديد زمن الوفاة في الطب العدلي. بغداد: منشورات كلية الطب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص٥٥.

(٢٥) محمد الجنابي، التحقيق الجنائي المعاصر. بغداد: المركز العراقي للدراسات الجنائية، ٢٠١٨، ص٧٧.

(٢٦) جمهورية العراق، وزارة الصحة، ٢٠٢٢، ص٣٢.

(٢٧) جمهورية العراق. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٢٨) علي الشريف. الطب العدلي وأهميته في القضاء العراقي. بغداد: دار الثقافة، ٢٠١٦، ص٤٦.

(٢٩) حسن العبيدي، الطب العدلي في العصر الإسلامي. بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٨، ص٨٨.

(٣٠) خالد النجار. تقرير الطب العدلي بين الإثبات والشك. بغداد: منشورات جامعة بغداد، ٢٠١٧، ١١٠.

(٣١) ندى الجعفري، "الطب العدلي في قضايا العنف الأسري والجنائي." مجلة العلوم الجنائية، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص٨٠.

(٣٢) وزارة الصحة العراقية، التقرير السنوي للطب العدلي في العراق، بغداد، ٢٠١٥، ص ٤٢–٥٧.

(٣٣) الحسن سمير، الطب العدلي وأثره في التحقيقات الجنائية المعقدة، مركز الدراسات القضائية، بغداد، ٢٠١٨، ص٥٣–٦٥.

(٣٤) ندى الجعفري، الطب العدلي في قضايا العنف الأسري والجنائي، مجلة العلوم الجنائية، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص٧٨–٩٠.

(٣٥) وزارة الصحة العراقية، تقرير الطب العدلي السنوي، بغداد، ٢٠١٧، ص ٦٠–٧٣.

(٣٦) اللجنة الوطنية للطب العدلي، تقارير التفجيرات والجرائم الإرهابية في العراق، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٥–٣٢.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب

١) عبد الحميد، عدنان. الطب العدلي وأهميته في النظام القضائي العراقي. بغداد: دار التقدم، ٢٠١٧.

٢) العبيدي، حسن. الطب العدلي في العصر الإسلامي. بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٨.

٣) الزيدي، محمد. شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي. بغداد: مكتبة بغداد، ٢٠٢٠.

٤) الجابر، كريم. القوانين الصحية في العراق: دراسة تحليلية. بغداد: دار النخبة، ٢٠١٨.

٥) الناصري، علي. المسؤولية القانونية للطبيب العدلي. بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٧.

٦) عبد الغني، أحمد. الطب العدلي وأهميته في الإثبات الجنائي. بغداد: دار الرافدين، ٢٠١٩.

٧) حسن، يوسف. شرح قانون الطب العدلي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٩. بغداد: مكتبة الفرات، ٢٠١٨.

٨) كاظم، خالد. تحديد زمن الوفاة في الطب العدلي. بغداد: منشورات كلية الطب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧.

٩) الجنابي، محمد. التحقيق الجنائي المعاصر. بغداد: المركز العراقي للدراسات الجنائية، ٢٠١٨.

١٠) الشريف، علي. الطب العدلي وأهميته في القضاء العراقي. بغداد: دار الثقافة، ٢٠١٦.

١١) النجار، خالد. تقرير الطب العدلي بين الإثبات والشك. بغداد: منشورات جامعة بغداد، ٢٠١٧.

١٢) الحسن، سمير. الطب العدلي وأثره في التحقيقات الجنائية المعقدة. بغداد: مركز الدراسات القضائية، ٢٠١٨.

ثانيًا: المقالات في المجلات العلمية

١) الجعفري، محمود. "تاريخ الطب العدلي في حضارات وادي الرافدين." مجلة العلوم القانونية العراقية، العدد ٥، ٢٠١٥.

٢) الهاشمي، سعيد. "تطور الطب العدلي في العراق الحديث." مجلة الطب والقانون، العدد ٣، ٢٠١٩.

٣) الخالدي، فاضل. "الطب العدلي ودوره في إثبات الجرائم." مجلة القانون والعدالة، جامعة بغداد، العدد٧، ٢٠٢١.

٤) التميمي، مهند. "أصول المحاكمات الجزائية وتعامل الطب العدلي مع القانون." مجلة القانون، جامعة بغداد، العدد ١٢، ٢٠٢٠.

٥) العلواني، سامي. "الإجراءات القانونية للطب العدلي في العراق." مجلة العلوم القانونية، العدد٤، ٢٠١٩.

٦) السعدي، هيثم. "العلاقة بين الطب العدلي والسلطات القضائية في العراق." مجلة القانون والعدالة، جامعة الكوفة، العدد ٩، ٢٠٢١.

٧) عبد السلام، فاطمة. "الحمض النووي ودوره في الإثبات الجنائي." مجلة العلوم الجنائية، جامعة النهرين، العدد ٧، ٢٠٢٠.

٨) حبيب، كريم. "تحليل الأدلة البيولوجية ودورها في التحقيقات الجنائية." مجلة القضاء والعدالة، العدد ٩، بغداد، ٢٠٢١.

٩) العبيدي، محمد. "دور الطب العدلي في إثبات البراءة الجنائية." مجلة القانون العراقي، العدد ١٢، بغداد، ٢٠١٨.

١٠) الجعفري، ندى. "الطب العدلي في قضايا العنف الأسري والجنائي." مجلة العلوم الجنائية، جامعة الموصل، ٢٠١٩.

ثالثًا: التقارير الرسمية

١) وزارة الصحة العراقية. التقرير السنوي لدوائر الطب العدلي. بغداد، ٢٠٢٢.

٢) وزارة الصحة العراقية. التقرير السنوي للطب العدلي في العراق. بغداد، ٢٠١٥.

٣) اللجنة الوطنية للطب العدلي. تقارير التفجيرات والجرائم الإرهابية في العراق. بغداد، ٢٠١٦.

رابعًا: النصوص الدستورية والقانونية

١) جمهورية العراق. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٢) جمهورية العراق. قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل.

٣) جمهورية العراق. قانون الطب العدلي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٩.

٤) جمهورية العراق. قانون الأدلة الجنائية رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٣.

٥) جمهورية العراق. قانون حماية الأطباء رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٣.